

Distr.: General
8 October 2019
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السبعون

جنيف، ٧-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ واعتمادها

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

إضافة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية*

* وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة ١٩ من الوثيقة A/71/12/Add.1، لا تخضع هذه الوثيقة لنمط تقديم الوثائق الرسمية العادي وتُستثنى من شرط التوزيع المتزامن.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17213(A)



* 1 9 1 7 2 1 3 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١		أولاً - مقدمة
٣	١٥-٣		ثانياً - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٠
٧	١٩-١٦		ثالثاً - المبادرات الرئيسية
٨	٢٦-٢٠		رابعاً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات
١٠	٢٨-٢٧		خامساً - مسائل أخرى

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اللجنة الاستشارية) في نسخة مسبقة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) (A/AC.96/1191). ونظرت اللجنة أيضاً في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (المفوض السامي) (A/74/5/Add.6). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير، بنائب المفوض السامي وممثلين آخرين للمفوضية، فقدموا إليها معلومات وتوضيحات إضافية مصحوبة بردود خطية وردت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية أيضاً بأعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات بخصوص التقرير الذي أعدوه عن المفوضية (المرجع نفسه). وفي هذا التقرير، تقدم اللجنة الاستشارية، عند الاقتضاء، في الفرعين الثاني والثالث، وفي فرع رابع منفصل أدناه، ملاحظاتها على بعض المسائل الخاصة بالمفوضية والتي نوقشت في تقرير المجلس.

ثانياً - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

هيكل الميزانية وأسلوب عرضها

٣ - لا تزال الميزانية البرنامجية للمفوضية عن فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ تستند إلى نهج تقييم الاحتياجات العالمية، الذي أقرته اللجنة التنفيذية للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ للميزانية البرنامجية ٢٠١٠-٢٠١١، وهو نهج يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية (انظر A/AC.96/1191، الفقرة ٩ والجدول أولاً-١). وبعد إقرار اللجنة التنفيذية للميزانية، توجه المفوضية نداءً عالمياً لجمع التبرعات. ويجوز للمفوض السامي، خلال فترة التنفيذ، أن ينقح الميزانية بميزانيات تكميلية تُموّل عن طريق توجيه نداءات إضافية. ويتوقف مدى تنفيذ الميزانية على توافر الأموال؛ وتنتهج المفوضية نهجاً متدرجاً إزاء إدارة الموارد وتعديد ترتيب أولويات برامجها وتعديلها حسب الاقتضاء (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٨ و ٩ و ١١).

٤ - ويشير تقرير المفوض السامي إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ قُسمت هي أيضاً إلى ثلاثة عناصر هي: المقر، والبرامج العالمية، والميدان (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت في الميزانية البرنامجية مخصصات للاحتياطي التشغيلي ولغيره من الاحتياطيات المحددة (انظر المرجع نفسه، الجدول أولاً-٤ والفقرة ٣٦). ويشير التقرير كذلك إلى أن عنصر الميدان سيعكس التغيرات الناجمة عن عملية إضفاء اللامركزية والهيكلية الإقليمية التي تنفذها المفوضية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (انظر أيضاً الفقرتين ١٧ و ١٨ أدناه) ونتيجة لهذه العملية، سيتضمن هيكل المفوضية الإقليمي سبع مناطق: ثلاث منها لأفريقيا - بسبب تعقيد العمليات على نطاق القارة - وواحدة لكل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا

والمحيط الهادئ، وأوروبا، والأمريكتين (المرجع نفسه، الفقرة ١٤)^(١). ويستتبع الهيكل الإقليمي الجديد نقل مكاتب من المقر إلى مكاتب إقليمية جديدة معاد تشكيلها، وسيتكون عنصر الميدان في الميزانية، بعد ذلك، من الأنشطة التشغيلية والمكاتب الإقليمية الجديدة، في جملة أمور (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ١٤ و ٢٣). ويذكر تقرير المفوض السامي أن ميزانية عام ٢٠١٩، ما لم يُنص على خلاف ذلك، أعيدت صياغتها لتشمل المناطق الجديدة الثلاث وبنداً إضافياً عنوانه المجموع الفرعي لأفريقيا تيسيراً للمقارنة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). ولا تزال الميزانية البرنامجية تُعرض وفقاً لهيكل رباعي الأركان، حيث تمثل الأركان احتياجات فئات سكانية معينة في إطار كل عملية (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).

٥- وترد في الجدول أولاً-٧ من تقرير المفوض السامي، وكما هو مبين أدناه، لمحة عامة عن الميزانيات والأموال المتاحة والنفقات من عام ٢٠١٠ - عندما اعتمدت المفوضية نهج تقييم الاحتياجات العالمية للمرة الأولى - إلى نهاية عام ٢٠١٨.

الميزانية والأموال المتاحة والنفقات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
<u>الميزانية والأموال المتاحة والنفقات</u>									
الميزانية النهائية	٨ ٢٢٠ ٤٥٣	٧ ٩٦٢ ٨٥٧	٧ ٥٠٩ ٧٠٣	٧ ٢٣٢ ٤٠٩	٦ ٥٦٩ ٧٥٤	٥ ٣٣٥ ٣٧٤	٤ ٢٥٥ ٦٠٧	٣ ٨٢١ ٧٠٨	٣ ٢٨٨ ٧٣٠
الأموال المتاحة	٤ ٧١٠ ٣٢٢	٤ ٥١٠ ٠٤٣	٤ ٤١٠ ٨١٢	٣ ٧٠٦ ٧٦٢	٣ ٦٠٣ ٠٩٩	٣ ٢٣٤ ١٣٥	٢ ٥٩٣ ٨٤٧	٢ ٤١٣ ١٤٤	٢ ١١٢ ٤٨٠
النفقات	٤ ٢٢٦ ٢٥٤	٤ ٠٨٣ ٣٥٢	٣ ٩٦٧ ٠٩٦	٣ ٢٩٤ ٨١٥	٣ ٣٥٥ ٤٠٩	٢ ٩٧١ ٨٢٥	٢ ٣٥٧ ٧١٠	٢ ١٨١ ٠٩٩	١ ٨٧٨ ١٧٤
<u>التحليل بالنسبة المئوية</u>									
الأموال المتاحة كنسبة مئوية من الميزانية	%٥٧	%٥٧	%٥٩	%٥١	%٥٥	%٦١	%٦١	%٦٣	%٦٤
فجوة التمويل	%٤٣	%٤٣	%٤١	%٤٩	%٤٥	%٣٩	%٣٩	%٣٧	%٣٦
النفقات كنسبة مئوية من الميزانية	%٥١	%٥١	%٥٣	%٤٦	%٥١	%٥٦	%٥٥	%٥٧	%٥٧
النفقات كنسبة مئوية من الأموال المتاحة	%٩٠	%٩١	%٩٠	%٨٩	%٩٣	%٩٢	%٩١	%٩٠	%٨٩

٦- ويشير تقرير المفوض السامي إلى أن الميزانية النهائية زادت في المتوسط بمعدل سنوي قدره ١٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨، بينما زادت الأموال المتاحة ومستويات الإنفاق بمعدل متوسطه ١١ في المائة. وخلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ظلت فجوة التمويل بين الاحتياجات والأموال المتاحة مستقرة عند ٤٣ في المائة وزادت الأموال المتاحة والنفقات بمعدلات مماثلة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).

(١) قبل عملية الهيكلة الإقليمية وإضفاء اللامركزية، كانت المفوضية تتضمن خمس مناطق: واحدة لكل من أفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والأمريكتين.

٧- وتصل الميزانية الأصلية لعام ٢٠١٩، حسبما أقرتها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى ٣٥٢,٣ مليون دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أقرت اللجنة التنفيذية ميزانية منقحة قدرها ٨٥٩١,١ مليون دولار لعام ٢٠١٩، استناداً إلى أحدث الاحتياجات. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، شملت ميزانية عام ٢٠١٩، المقدرة بمبلغ ٨٦٣٥,٩ مليون دولار، ميزانيتين تكميلييتين يبلغ مجموعها ١٠٧,٤ ملايين دولار وعكست انخفاضاً قدره ٦٢,٦ مليون دولار مقارنةً بالميزانية المنقحة لعام ٢٠١٩. وقد وُضعت الميزانيتين التكميليتين لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة في الكاميرون (٣٥,٤ مليون دولار) وفنزويلا (٧٢ مليون دولار)، ويعزى الانخفاض في الميزانية إلى تنقيح أرقام التخطيط السكاني في أوغندا فيما يتعلق بالحالة في كل من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). وترد في تقرير المفوض السامي النفقات الفعلية للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ وللنصف الأول من عام ٢٠١٩ (انظر المرجع نفسه، الجدول أولاً-٨).

٨- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير المفوض السامي يتضمن، استجابةً لطلبات سابقة منها، عرضاً أكثر تفصيلاً لبنود النفقات الفعلية والمتوقعة (انظر المرجع نفسه، المرفق ١ (الجدول ١٠)). وترحب اللجنة الاستشارية بالمعلومات الإضافية المقدمة في عرض الميزانية، وتطلب أن تُقدّم في مشاريع الميزانية المقبلة مبررات إضافية لتخصيص الموارد المتوقعة.

الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

٩- من المتوقع أن يبلغ الإجمالي للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ٨١,١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ و٨٠,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢١، مقارنةً بالعدد المتوقع لعام ٢٠١٩ وهو ٨١,٢ مليون نسمة. ومقارنةً بأعداد عام ٢٠١٨، يُتوقع أن يزيد العدد الإجمالي للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية بنحو ٥,٦ ملايين نسمة أو بما نسبته ٧,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢١ (المرجع نفسه، الجدول أولاً-١ والفقرة ٢٠).

١٠- وتبلغ الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠، ٨٦٦٧,٧ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣١,٨ مليون دولار (٠,٤ في المائة) مقارنةً بعام ٢٠١٩. وتبلغ الاحتياجات الأولية لعام ٢٠٢١، ٨٦١٥,٨ مليون دولار، مما يعكس انخفاضاً قدره ٥١,٨ مليون دولار (١ في المائة) مقارنةً بمستوى الميزانية المتوقع لعام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يظل عنصر الميدان، في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ كليهما، مستأثراً بالجزء الأكبر من الميزانية، بما نسبته ٨٤ في المائة من مجموع الاحتياجات المقدرة من الموارد. (انظر المرجع نفسه، الجدول أولاً-٤ والفقرة ٣٧).

١١- ويعرض الجدول أولاً-٤ من تقرير المفوض السامي الميزانية الحالية لعام ٢٠١٩، والميزانيتين المقترحتين لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حسب المنطقة والبرامج العالمية والمقر. ومقارنةً بعام ٢٠١٩، من المتوقع أن تزيد ميزانية البرامج العالمية لعام ٢٠٢٠ بمبلغ قدره ٢٨,٤ مليون دولار (أو ٦ في المائة)، وهو ما يعكس الاستثمارات في الأنشطة التقنية، ومن المتوقع أن تنخفض ميزانية المقر بمبلغ قدره ٢٩,٧ مليون دولار (أو ١٢ في المائة)، وهو ما يعكس نقل المكاتب الإقليمية إلى الميدان. ومن المتوقع أن تزيد الاحتياجات التشغيلية لعام ٢٠٢٠ بمبلغ قدره ٧٤,٦ مليون دولار (أو ١٤ في المائة)، مقارنةً بعام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تظل الموارد المخصصة لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين دون تغيير عند ١٢ مليون دولار. وستُنقح الاحتياجات الأولية لعام ٢٠٢١ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (انظر المرجع نفسه، الجدول أولاً-٤ وال فقرات ٣٨-٤٠).

الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

١٢- وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ على تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداءً من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠. وتبلغ الموارد المقترحة للمفوضية لعام ٢٠٢٠، ٤٢,٨ مليون دولار. ولاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع والمتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة، أن اقتراح الأمين العام يعكس انخفاضاً صافياً قدره ٩٠٠ ١٠٨١ دولار، أو ٢,٥ في المائة، مقارنةً باعتمادات عام ٢٠١٩ (انظر A/74/7، الفقرتين سادساً-١٦ وسادساً-١٧). وأوصت اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠ (انظر المرجع نفسه، الفقرة سادساً-٢٣). وستنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الاستشارية في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين.

القوة العاملة في المفوضية

١٣- يشير تقرير المفوض السامي إلى أن القوة العاملة في المفوضية مؤلفة من أفراد موظفين وأفراد غير موظفين. ويتألف موظفو المفوضية مما يلي: '١' الموظفون الذين يشغلون وظائف عادية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بمن فيهم الموظفون العاملون في إطار ترتيبات مؤقتة؛ و'٢' الموظفون الفنيون المبتدئون. ويتألف الأفراد غير الموظفين من متطوعي الأمم المتحدة، والمنتدبين^(٢)، والخبراء الاستشاريين (A/AC.96/1191، الفقرتان ١٠٣ و ١١٢).

١٤- وعلى النحو المبين في تقرير المفوض السامي، كان عدد الوظائف في المفوضية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ١٣ ٩١٦ وظيفة. ويعكس مستوى الملاك الوظيفي المقدّر ما مجموعه ١٤ ٥٤٩ وظيفة لعام ٢٠٢٠، أي بزيادة صافية قدرها ٦٣٣ وظيفة، أو ما يقرب من ٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٩. وتشير الاحتياجات الأولية لعام ٢٠٢١ إلى زيادة صافية أخرى قدرها ١٠٢ وظيفة بحيث يصل المجموع إلى ١٤ ٦٥١ وظيفة. ونتيجة لعملية إضفاء اللامركزية والهيكلة الإقليمية وزيادة الاحتياجات التشغيلية، من المتوقع أن يكون ٩٠ في المائة من جميع الوظائف، بحلول عام ٢٠٢١، موجوداً في الميدان، بزيادة قدرها ٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٩. وبحلول عام ٢٠٢١، سينخفض نصيب المقر من الوظائف إلى ٦ في المائة من مجموع الوظائف مقارنةً بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وستظل الحصة النسبية من الوظائف المسندة إلى البرامج العالمية تساوي ٤ في المائة (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ١٠٦ و ١٠٧).

١٥- وفي فئة الأفراد من غير الموظفين، كان يوجد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ٦٣٦ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، جميعهم في الميدان، و٧٦ في المائة منهم في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، استُقدم ما مجموعه ١٤٠ خبيراً استشارياً لتقديم خبرة قصيرة الأجل في مجالات مثل التقييم والابتكار والاستراتيجية والتسويق (المرجع نفسه، الفقرة ١١٢).

الموظفون في الفترات الفاصلة بين التكاليفات

١٦- يشير تقرير المفوض السامي إلى أنه في كل من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان ٢٢ موظفاً تتراوح رتبهم بين الرتبتين ف-٢ ومد-١ قد أكملوا

(٢) أي شخص يُنتدب أو يعار إلى المفوضية من وكالة شريكة أو حكومة أو كيان خارجي آخر.

تكليفاتهم ولم يُعد تكليفهم بمهام أخرى (المرجع نفسه، الفقرة ١١٠). وبعد الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية من مجلس مراجعي الحسابات أن عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين التكاليفات بلغ في كل من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ٢٩ و ٣٨ موظفاً على التوالي وأن من المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٩ أن تنتهي خدمة ما مجموعه ١٢ من الموظفين في الفترات الفاصلة بين التكاليفات في المفوضية في إطار برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. وتتوقع اللجنة الاستشارية من المفوضية أن تقدم إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي شرحاً لهذه المسألة، بما في ذلك الخطوات المتخذة لإبقاء عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين التكاليفات عند الحد الأدنى.

ثالثاً- المبادرات الرئيسية

اللامركزية والهيكلية الإقليمية

١٧- على النحو المذكور في الفقرة ٤ أعلاه، يجري في المفوضية تنفيذ عملية إضفاء اللامركزية والهيكلية الإقليمية. وقد وُضع النموذج اللامركزي للمفوضية كجزء من تحول تنظيمي أوسع نطاقاً بغية تحسين توفير الحماية وإيجاد حلول لصالح الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وهو أمر ينطوي على ما يلي: '١' نقل المكاتب من المقر إلى مكاتب إقليمية جديدة أعيد تشكيلها في المنطقة المناسبة لكل منها؛ و'٢' دمج عدد من الهياكل الإقليمية القائمة في المكاتب الإقليمية؛ و'٣' تعزيز عدد من العمليات القطرية، بوسائل منها إنشاء مكاتب متعددة الأقطار، (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤ و ٢٣).

١٨- ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن عملية التغيير تتيح فرصاً لتحسين اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتحديد الأهداف، وهو ما قد يؤدي إلى تعزيز حماية الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. غير أن المجلس يلاحظ أيضاً أن عملية إضفاء اللامركزية تنطوي كذلك على مخاطر من حيث إنها ستؤدي إلى زيادة عبء العمل على مستوى المكاتب، الأمر الذي سيتطلب قدرات وخبرات إضافية فضلاً عن توطيد التنسيق مع كيانات المقر. ويلاحظ المجلس أن عملية التغيير يجب أن تقتزن بما يلزم من ضمانات ويجب تنفيذها على نحو منهجي (A/74/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرات ٦١-٦٤). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المجلس بأن تكفل المفوضية التنسيق الجيد لأطر المساءلة والسلطات وخطوط التسلسل الإداري للمديرين في الهياكل المستحدثة على الصعيد الإقليمي وفي المقر، وبأنه ينبغي إدماج خطوط التسلسل الإداري وأطر المساءلة والسلطات في الهياكل الحالية للمفوضية وتوفير القدر اللازم من التنسيق والرصد في المقر (A/74/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة ٦٤).

الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر

١٩- استحدثت المفوضية الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠٠٩ بتنفيذ إطار شامل للنتائج، والأخذ بنظام 'فوكس'، وهو أداة للإدارة القائمة على النتائج. وتسعى المفوضية من خلال مشروع تجديد الإدارة القائمة على النتائج إلى اتباع نهج جديد في تنفيذ هذا النوع من الإدارة، بحيث ستُعَمَّم التغييرات المتوقعة في إطار النهج الجديد ونموذج إدارة العمليات في عام ٢٠٢٠. وستتاح في مطلع عام ٢٠٢١ أداة جديدة للإدارة القائمة على النتائج من أجل

التخطيط للعمليات في السنوات التالية (انظر A/AC.96/1191، الفقرة ٢٥). ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات بقلق أن تنقيح الإدارة القائمة على النتائج جارٍ منذ فترة طويلة، وهو يتوقع من المفوضية أن تضع الصيغة النهائية لإطار النتائج الجديد وأن تنفذه في دورة إدارة العمليات اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢١. (انظر A/74/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة ٧٦).

٢٠- وعلى النحو المذكور في تقرير المفوض السامي، اعتمدت المفوضية نهجاً لإدارة المخاطر في جميع أركان التحول، حيث تنظر إلى المخاطر والفرص بطريقة شاملة واستباقية. (انظر A/AC.96/1191، الفقرتين ٣١ و ٣٢). ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات وجود عدة مجالات للتحسين فيما يتعلق بسجلات المخاطر المؤسسية التي تحتفظ بها المفوضية، بما في ذلك اختلاف أساليب معالجة المخاطر نفسها بين العمليات القطرية في سياقات متشابهة وعدم اتساق تناول أولويات المخاطر بين العمليات. ويلاحظ المجلس كذلك أن المكاتب الإقليمية في إطار الهيكل الجديد ستساعد العمليات القطرية في ضبط الاتجاهات الاستراتيجية والأولويات التنظيمية تبعاً للسياق، وستكفل الاتساق الاستراتيجي والتشغيلي والإداري داخل المنطقة الإقليمية. ويشجع المجلس المفوضية على كفالة تجميع المخاطر من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي للمخاطر على نطاق المنطقة الإقليمية بطريقة تتسم بالاتساق والكفاءة. وترى اللجنة الاستشارية أن تدعيم وظيفة إدارة المخاطر سيكون حاسماً الأهمية في سياق عملية إضفاء اللامركزية والهيكلية الإقليمية. وتتفق اللجنة مع توصيات المجلس بأن تواصل المفوضية تعزيز سجلات المخاطر المؤسسية واستعراض سجلات المخاطر الإقليمية للتأكد من أنها تجمع المخاطر الناجمة عن العمليات الجارية في المنطقة الإقليمية لإتاحة الفرصة لإدارة المخاطر على نحو متسق في السياق الإقليمي (انظر A/74/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرات ٨٥-٨٨).

رابعاً- تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٢١- راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمفوضية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأصدر رأياً بلا تحفظ مؤداه أن البيانات المالية تعرض بنزاهة، من جميع النواحي الأساسية، الوضع المالي لصناديق التبرعات التي تديرها المفوضية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأداءها المالي وتدققاتها النقدية للسنة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويؤكد المجلس أيضاً أن الوضع المالي للمفوضية يبقى سليماً. ولا تزال المفوضية تسجل نسباً مرتفعة من الأصول مقارنة بالخصوم، ولا سيما نسبة الأصول الحالية إلى الخصوم الحالية (انظر المرجع نفسه، الجدول ثانياً-٢). وفي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، زادت التبرعات بمبلغ قدره ١٠٨,٨ ملايين دولار، لتصل إلى ٢٦٠,٨ ٤ مليون دولار. وزادت المصروفات بمبلغ قدره ٢٣١,٦ مليون دولار فبلغت ٤٠٨,٢٥ ٤ مليون دولار (المرجع نفسه، الموجز).

٢٢- وقدم المجلس في تقريره لعام ٢٠١٨ عدداً من الملاحظات والتوصيات، منها ما يتعلق بنقل الأصول؛ والضوابط الداخلية؛ وإدارة الأسطول العالمي؛ وتكنولوجيا المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات.

نقل الأصول

٢٣- يلاحظ المجلس عدداً من الحالات اشترت فيها المفوضية أصولاً جديدة ونقلتها مباشرة إلى جهات شريكة وحكومات. وكانت الأصول إما تُسجّل كإضافة ضمن فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات يليها تصرف فوري فيها أو تُقيّد مباشرة كمصروفات ضمن فئة اللوازم والمواد الاستهلاكية. ويلاحظ المجلس كذلك أن إجراءات النقل تفتقر إلى العناصر التي تقتضيها القواعد والأنظمة المالية ذات الصلة. ويرى المجلس أيضاً أن عمليات نقل الأصول يجب تقييدها بطريقة متسقة (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٤٧-٤٩). وبعد الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية من المجلس أن المفوضية لم تتمكن من تقديم معلومات عن العدد التقريبي للأصول المنقولة مباشرة بعد شرائها ولا عن قيمتها. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المجلس بأن تضع المفوضية عملية محاسبية وتوجيهات متسقة بخصوص البنود المشتراة لغرض نقل ملكيتها مباشرة إلى كيانات أخرى، لا سيما في الحالات التي لا يشار فيها إلى تنفيذ برنامج محدد (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠).

الضوابط الداخلية

٢٤- يلاحظ المجلس أن أمام المفوضية فرصاً لمواصلة تدعيم نظام رقابتها الداخلية، ولا سيما في مجالات من قبيل تقديم المساعدة النقدية إلى المستفيدين، ووضع توجيهات سياساتية واضحة بشأن استخدام المتعاقدين الأفراد، ووضع آليات متينة لرقابة الشركاء المنفذين. ويشير المجلس أيضاً إلى مراجعة حسابات العمليات القطرية التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتي سمحت بتحديد مكان الضعف في الضوابط الداخلية، بما فيها مخاطر ازدواج المدفوعات والإفراج عن أقساط التمويل إلى الشركاء المنفذين على الرغم من الوقوف المسبق على مشاكل في الأداء (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١٠١-٢٦٨). وترى اللجنة الاستشارية أن تنفيذ آليات قوية للرقابة الداخلية شرط أساسي لتعزيز ثقافة مساءلة متينة، وهي تتوقع من المفوضية أن تتخذ الخطوات اللازمة التي أوصى بها مجلس مراجعي الحسابات.

إدارة الأسطول العالمي

٢٥- يشير المجلس إلى إطلاق المفوضية مشروع إدارة الأسطول العالمي في بداية عام ٢٠١٤، وهو مشروع يُتوقع إنجازه بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وركز مشروع إدارة الأسطول العالمي على عدة جوانب استراتيجية: خطة استئجار في إطار إدارة الأسطول العالمي، وخطة تأمين عالمية، والصيانة والتصليح، وإدارة الوقود، والمجالات ذات الصلة. وأجرت شركة خارجية تعاقدت معها المفوضية تقييماً لمشروع إدارة الأسطول العالمي في عام ٢٠١٨، لكن التقييم لم يؤد، في رأي المجلس، إلى استنتاجات واضحة فيما يتعلق بكفاءة المشروع وفعاليته بوجه عام. ومع ذلك، يرى المجلس أن تقرير التقييم خطوة هامة إذ إنه حدد التحسينات ومكان الضعف التنظيمية والهيكلية القائمة، ووافق على التوصيات الواردة في تقرير التقييم بشأن كيفية تحسين عمليات المشروع ونتائجه (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٧٠-٢٩٨). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يُقدّم في تقرير الميزانية المقبلة للمفوضية مزيد من التفاصيل عن نتائج مشروع إدارة الأسطول العالمي. وترى اللجنة أيضاً أن تقاسم نتائج هذا المشروع يمكن أن يفيد الكيانات الميدانية الأخرى في نظام الأمم المتحدة الموحد في إدارة أساطيل مركباتها.

تكنولوجيا المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات

٢٦- يلاحظ المجلس وجود مكان ضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، يلاحظ المجلس أنه بسبب إضفاء اللامركزية وزيادة استقلال العمليات الميدانية للمفوضية، استمرت فرادى التطبيقات المحلية في التطور، مما أثر سلباً على أمن المعلومات والفعالية من حيث التكلفة. ويلاحظ المجلس أيضاً أن تقييمين أجريا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ أكدا ضرورة تعزيز قدرات أمن المعلومات في المفوضية. ويلاحظ المجلس كذلك أن رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات في المفوضية يفتقر إلى أدوات مثل سياسة إلزامية لأمن المعلومات لإنفاذ أمن المعلومات على نطاق المنظمة، وأنه ليس مسؤولاً مباشرة أمام الإدارة العليا، ولا يملك صلاحية لطلب تنفيذ التدابير المتعلقة بأمن المعلومات داخل المفوضية (المرجع نفسه، الفقرات ٣٣٠-٣٨٦). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفذ المفوضية التدابير اللازمة لكفالة أمن المعلومات وتدعيم سلطة رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات.

التوصيات السابقة

٢٧- يشير تقرير المجلس إلى أنه من بين التوصيات الـ ٦٧ المتبقية من السنوات السابقة، نُفذت ٣٥ توصية (٥٢ في المائة)، وما زالت ٣٢ توصية (٤٨ في المائة) قيد التنفيذ (المرجع نفسه، الفقرة ٦ والجدول ثانياً-١). وترد التفاصيل الكاملة لحالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة في مرفق الفصل الثاني من تقرير المجلس. وبعد الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية من المجلس أن ٢٧ توصية من التوصيات الـ ٣٢ الجاري تنفيذها تعود إلى عام ٢٠١٧ وأن بعض التوصيات التي تتطلب عملاً متواصلاً على مدى فترة من الزمن، يستغرق تنفيذها وقتاً أطول.

خامساً- مسائل أخرى

التعاون بين المفوضية والبنك الدولي

٢٨- علمت اللجنة الاستشارية بعد الاستفسار أن المفوض السامي ورئيس البنك الدولي وقعا في عام ٢٠١٨ إطاراً للتعاون الغرض منه إضفاء طابع رسمي على التعاون بين المنظمين وتطويره. وأنشأت مجموعة البنك الدولي والمفوضية معاً مركزاً مشتركاً لبيانات التشريد القسري من أجل تحسين الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وغيرهم من المشردين والمجتمعات المضيفة. ويتلقى المركز الدعم من المفوضية باعتبارها مؤسسة مرجعية لبيانات اللاجئين ومن القدرات التحليلية للبنك الدولي، وهو نتيجة لذلك بمثابة مورد موثوق يسمح بتقديم ردود مستنيرة ومستدامة للتشريد القسري.

المستودع العالمي في كوبنهاغن

٢٩- تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات حدد، في تقريره عن مراجعة حسابات المفوضية في عام ٢٠١٧، المكاسب الممكنة تحقيقها في زيادة الكفاءة فيما يتعلق بالمستودع العالمي في كوبنهاغن، ولاحظ أن استعراضاً خارجياً أجري في عام ٢٠١٤ اقترح في جملة ما اقترحه ألا تنطلق الشحنات الموجهة لعمليات المفوضية في أفريقيا من مستودع كوبنهاغن. وتشير اللجنة كذلك إلى أن المجلس لاحظ في ذلك الوقت أن طرفاً ثالثاً كان يجري

استعراضاً منفصلاً لمواقع مستودعات المفوضية (انظر A/AC.96/1180/Add.1، الفقرة ١٩). وبعد الاستفسار، علمت اللجنة أن الاستعراض الخارجي الأخير قارن مستودع المفوضية في كوبنهاغن بثلاثة مواقع بديلة في جنوب أوروبا، وأن الإدارة العليا للمفوضية أبقت هذه المسألة قيد نظرها. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات محدثة عن استعراض المستودع العالمي في تقرير الميزانية المقبل للمفوضية.
